PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Gomhoureya**
DATE:	**11-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**900,000**
TITLE :	**Experts reveal: 1,300 drugs missing from the Egyptian market**
PAGE:	**09**
ARTICLE TYPE:	**Drug-Related News**
REPORTER:	**Mohamed AlNakeeb**

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST.

BAYER

PRESS CLIPPING SHEET

الخبراء يكشفون:

١٣٠٠ دواء ناقص.. فى السوق المصرى

لم تعد معاناة المصريين قاصرة على النقص الشديد فى أصناف وأنواع الأدوية.. لكن هناك معاناة أخرى أشد وأخطر وهى «غش الأدوية» وغياب الرقابة على الشركات المصنعة والصيدليات ومصانع «بير السلم» الأمر الذى يعرض حياة المواطنين للأخطار.

«الجمهورية».. كعادتها تسعى إلى اختراق الحواجز وكشف المستور للوصول إلى الحقيقة بهدف إصلاح المنظومة.

يقول الدكتور محسن شلبى خبير الدواء العالمى إن مرتجعات الأدوية غير قابلة للتدوير مطلقا ويتم إعدامها نهائيا.. ولابد من أن يكون إعدامها عن طريق إدارة التسجيل بوزارة الصحة وباقى الهيئات المختصة.

أضاف: هناك مشكلة كبيرة وخطيرة تواجه سوق الأدوية المصرى ونقص شديد فى عدد كبير من الأدوية وهذا يرجع إلى عدة أسباب منها قرارات البنك المركزى الخاصة بسياسات التعامل بالدولار وعدم وجود عمله كافية فتح اعتمادات لاستيراد المواد الخام.. مما يؤدى إلى الانتظار مدة طويلة حتى نستلم المواد الخام من الخارج.. بالإضافة إلى سياسة التسجيل الدوائى التى تتبعها وزارة الصحة والتى تستغرق فترة طويلة حتى يتم تسجيل الدواء.. وعدم إعادة تسعير الأدوية منذ فترة طويلة والتى تتجاوز أكثر من ١٠ سنوات مع ارتفاع سعر الدولار والمواد الخام وبالتالى جعلت شركات أدوية تلغى تصنيع بعض الأدوية الخاسرة.

محمد النقيب

أشار شلبى إلى أن هناك تحايلا على القانون فى إنشاء سلاسل الصيدليات التى نراها كل فترة فى مصر لأن الصيدلى لا يجوز له أن يكون مالكا أو شريكا فى أكثر من صيدليتين أو موظفا حكوميا ويراعى ألا تقل المسافة بين الصيدلية المطلوب ترخيصها وأقرب صيدلية عن ١٠٠ متر وأن القانون ينص على حبس كل من زاول مهنة الصيدلة بدون ترخيص أو حصل على ترخيص بفتح مؤسسة صيدلية بطريق التحايل، أو باستعارة اسم صيدلى ويعاقب بنفس العقوبة الصيدلى الذى أعار اسمه لهذا الغرض ويحكم بإغلاق المؤسسة موضوع المخالفة وإلغاء الترخيص الممنوح لها.

يشير شلبى أن الشركات الصينية والهندية تقوم بتصنيع كثير من المواد الخام تحت حماية الشركات المكتشفة وهى الشركات الأجنبية والأوروبية ولكن تكمن القضية فى فعالية الأدوية من الشركات الهندية والصينية.. وهنا نعطى مثلا أدوية علاج فيروس (C) تباع فى أمريكا بمبلغ ضخم بينما قامت شركة هندية وصينية بتقليدها بمبلغ أرخص بكثير من السعر الأصلى وهنا يكون التلاعب بالسوق الدوائى فى مصر من خلال الأصلى والتقليد والأهم فعالية الدواء.

يقول شلبى إنه نتيجة التغير الذى شهده سوق الدواء المصرى فى الفترة الأخيرة فإن المريض هو الضحية إما أن يكون قادرا على شراء العلاج الجيد والمستورد من الخارج وإما أن يلجأ إلى المتاح له وهنا لابد أن يكون لغرفة صناعة الدواء دور مهم وكذلك لوزارة الصحة لتوفير الدواء لغير القادر بأسعار مناسبة والتفكير فى إنشاء مصنع مصرى قومى لتصنيع المواد الخام .. د. مدحت خفاجى استاذ الجراحة بمعهد الأورام بجامعة القاهرة قال إن المشكلة الحقيقية هى كيف ننقى الأدوية من الشوائب أثناء التصنيع كى يكون المنتج بجودة وفاعلية كبيرة.. وهذا ما فعلته الشركات المكسيكية والتى سمح لها بتداول أدوية شركاتها فى أمريكا.

يضيف هناك كارثة لا ينتبه لها الكثيرون وهى أن معظم المضادات الحيوية يعرضها الصيادلة على الأرفف وهى من المفترض حفظها فى درجة حرارة لا تزيد على ٢٥ وهو ما يعرضها إلى تغير المادة الكيميائية الخاصة بها وتحولها إلى مادة أخرى قد تسبب الفشل الكلوى وخاصة مع فصل الصيف ووصول درجات الحرارة إلى ٤٠ و٤٥ درجة

د. محيى الدين إبراهيم نقيب الصيادلة.. قال: الشركات التى تأخذ الأدوية وتعيد تدويرها مرة أخرى هى شركات «بير السلم» والتى تتم فى بعض العيادات وهناك أمثلة على ذلك عندما يقوم مندوب يعرف نفسه انه تابع لاحدى الشركات ويقوم بجمع الأدوية المنتهية الصلاحية من الصيدليات ويقومون بتدوير هذه العلب بتاريخ جديد ويعرضونها على العيادات ويقوم الأطباء بكتابتها ضمن العلاج ويروجون له وبعض هذه الأدوية تكون مجهولة المصدر ومن شركات غير مسجلة مقابل نسبة كبيرة تعطى للصيدلى والطبيب الذى يكتب العلاج للمريض.!!

يؤكد أن نقص الأدوية فى السوق المصرية ناتج لأزمة الدولار وتسعير الأدوية منذ فترة طويلة دون تحريك الأسعار للاصناف الخاسرة وان هناك حوالى ١٣٠٠ صنف يعانى السوق الدوائى من عدم وجودها.

يضيف هناك كارثة اسمها المكمل الغذائى والذى يسجل من خلال معهد التغذية ونطالب وزارة الصحة بأن أى دواء يأخذ بالفم لابد وأن يكون تسجيله وتداوله من خلال وزارة الصحة لأننا نعتبر معهد التغذية هو الباب الخلفى لمافيا الأدوية والتى تندرج تحت مسمى المكمل الغذائى..أيد نقيب الصيادلة فكرة إنشاء مصنع قومى لتصنيع المواد الخام وذلك من أجل أن يكون هناك صناعة دواء حقيقية فى مصر ويغطى احتياجات السوق الدوائى المصرى وتصدر إلى الدول الأخرى بقوة.